الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٣١
الجمعة، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام (A/54/220)

تقرير اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية (A/54/45 و Corr.1 و Add.1)

مشروعات المقررات الأول والثاني والثالث (A/54/45، الفقرة ٧١ و Corr.1)؛ والرابع (A/54/45/Add.1، الفقرة ٦)

السيد ريفا (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): إن طريق التنمية للمجتمع العالمي أثبت منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن بشكل قوي أن أهمية التنمية الاجتماعية والرفاه الإنساني للجميع ينبغي أن يعترف بها وأن تولى الأولوية القصوى سواء الآن أو في القرن الحادي والعشرين.

والتقييم الأولي لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي يبيّن تطورا إيجابيا كبيرا واحدا، هو التحول الواضح نحو الاعتراف بالتنمية الاجتماعية كأولوية سياسية للمجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، نتفهم جميعا أن تحقيق الأهداف الموضوعة في كوبنهاغن سيكون عملية مطولة ومعقدة.

وفي التقرير المتعلق بالدورة الأولى للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وبمبادرات إضافية، ذُكر بحق أن أوجه التقدم في المجال الاجتماعي لا بد أن تكون جزءا لا يتجزأ من أية استراتيجية فعالة للتنمية سواء على المستويات الوطنية أو الدولية.

وإذ أشارك في هذا الرأي مشاركة تامة، أود أن أبرز أنه من بين الأنشطة العالمية الأخرى في المجال الاجتماعي، أصبح مؤتمر القمة معلما على طريق المجتمع

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86075

9986075

العالمي نحو زيادة التعاون الدولي في مجال التنمية الاجتماعية.

وقد أكد مؤتمر القمة مجددا الرأي المعتنق بشكل عام بأن التنمية الاجتماعية ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من السياسة الوطنية، وأن جميع البرامج الاقتصادية الوطنية تلقي مسؤولية خطيرة على الحكومات تجاه مجتمعاتها، لأن تلك البرامج لها كلها نتائج اجتماعية. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يشير إلى ضرورة مراعاة جميع الدول الأعضاء التامة لقرارات مؤتمر القمة العالمي، التي أوكلت مهام محددة ونهجا مشتركة ملموسة نحو ضمان تحقيق المزيد من التقدم الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية لشعوب العالم. والمواقف المشتركة المبيَّنة في كوبنهاغن تعبر عن وجهة نظر مركزة على آفاق التنمية سواء بالنسبة للدول فرادى أو بالنسبة للمجتمع العالمي. وقرارات مؤتمر القمة، بالرغم من أنها ذات طابع غير إلزامي، تضع معايير أخلاقية وأدبية مستقرة لا بد أن تصبح هدف التنمية الاجتماعية للبشرية في القرن الحادي والعشرين.

وكما نرى من تقرير الأمين العام، أخذت عملية تنفيذ هذه الأهداف تتوالى بدرجات مختلفة من السرعة والنجاح. وعند تقييم مدى تنفيذ أهداف مؤتمر القمة، يبدو من الضروري أن نعرف مدى التقدم المحرز منذ آذار/مارس ١٩٩٥. وفي هذا الشأن، من الضروري أن نتشاطر التجارب الإيجابية لنتعلم الدروس ولندرس بعناية المصاعب القائمة في هذا الأمر. لذلك، نعلّق آمالنا على نجاح دورة العام المقبل للجمعية العامة الاستثنائية، المدعوة إلى تقييم قدرة مجتمع الأمم على الاستجابة بشكل مناسب وكاف للتحديات الاجتماعية الكبرى وللوفاء بتعهداتنا الموضوعة.

ومع مراعاة الاتجاه الثابت نحو العولمة على المستوى الدولي، المقرون بالاتجاه نحو التحرير والإصلاح الاقتصادي على المستوى الوطني، حان الوقت لتعزيز التعاون الدولي القائم على مبادئ عدم التمييز، وعلى المنافسة الحرة، والشراكة والنفع المتبادل. وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في إنشاء آليات فعالة لذلك التعاون.

إننا نرى أن نشاطات الأمم المتحدة في المجال الاجتماعي والاقتصادي ينبغي أن يزداد تركيزها على المتطلبات المحددة للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل تسهيل عملية اندماجها في المجال الاقتصادي العالمي. والتعاون والمساعدة الدوليان في هذا الشأن سيكفلان تنفيذا أكثر فعالية للإصلاحات الاقتصادية في هذه البلدان وسيساعدان على التغلب على المصاعب التي لا يمكن تجنبها والتي تكمن في عملية الانتقال. ونتيجة لهذه العملية، ستصل هذه البلدان في وقت أبكر إلى مستوى عال من التنمية الاقتصادية يتناسب مع إمكانياتها. وهذا المنظور بدوره سيمكّنها من توفير المساعدة للبلدان النامية. وتجربة بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي حققت تقدما اقتصاديا واجتماعيا ملحوظا خلال العقد الماضي تثبت أن هذا المنظور حقيقي تماما.

إن المجال الاجتماعي يعتبر عاملا حاسما في التنمية الاقتصادية لبلداننا. واستراتيجية الحكومة في هذا المجال مجسدة في "اتجاهات السياسة الاجتماعية الرئيسية في أوكرانيا للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٠" الصادرة بمرسوم رئاسي. والمهمة الرئيسية لهذا البرنامج هي وضع آليات محددة تستهدف تنفيذ مبادئ اقتصاد ذي اتجاه اجتماعي وتعزيز السياسة الاجتماعية القائمة على الاستخدام الكفء للموارد القائمة. ومن بين الأهداف التي تمثّل أولوية للسياسة الاجتماعية في بلدي توفير عمالة مثمرة بالكامل لشعبنا، ورفع نوعية وروح التنافس بين القوى العاملة والإقلال من النتائج الاجتماعية السلبية للبطالة.

إن سياسة دولتنا للعمالة تفي تماما بالمعايير الدولية ذات الصلة وتقوم على مبدأ ضمان الحقوق والفرص المتساوية لجميع المواطنين، بصرف النظر عن الأصل، أو الوضع الاجتماعي - الاقتصادي، أو العرق، أو القومية، أو الجنس، أو العمر، أو الآراء السياسية أو المعتقدات الدينية. هذه السياسة الوطنية تتصور أن كل مواطن في أوكرانيا يمكنه أن يمارس الاختيار الحر للنشاط وفقا لقدراته ومهاراته المهنية، واهتماماته الشخصية واحتياجاته الاجتماعية.

إن نظام الضمان الاجتماعي لبلدنا يمر أيضا الآن بعملية إصلاح تستهدف رفع مستوى الحماية الاجتماعية للمواطنين والحافز على العمل، وأيضا المسؤولية الشخصية لأرباب الأعمال وللعاملين عن جمع أموال التأمين في أوكرانيا، وقد اعتمد برلمان أوكرانيا مفهوم الدولة للضمان الاجتماعي، وأيضا تشريعا أساسيا بشأن

الضمان الاجتماعي الإلزامي الحكومي. وتبذل حكومة بلدي كل جهد ممكن لتحقيق التنفيذ الناجح لبرنامجها الوطني للعمل الذي يستهدف إقامة نظام مستقر للعلاقات الاجتماعية في اقتصاد سوقي، وتعزيز التكامل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

وستواصل أوكرانيا التنفيذ المنتظم للالتزامات التي قطعتها في كوبنهاغن، والمشاركة بنشاط في التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠٠٠. ونعتقد أن توحيد الجهود الدولية الرامية لحل مشاكل التنمية الاجتماعية الموجودة سيهيئ الظروف اللازمة لمواصلة النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. إذ أنه سينهض بتنفيذ الأهداف التي وضعت في القمة العالمية لمنفعة جميع الشعوب ومن أجل إنشاء مجتمع متحضر لكل فرد.

السيد غولد (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إننا إذ نتأمل في السنوات التي مرت منذ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، نجد أنفسنا في مفترق طرق واعد بفرص كبيرة. فالعولمة وعصر الإعلام الجديد يبشران بإلغاء المسافات الجغرافية، وتخطي الحدود، وإحلال تكنولوجيا الإعلام محل الموارد التقليدية للثروة العالمية - القائمة على الموارد الطبيعية. وفي العقود المقبلة، ستتولد الثروة العالمية لا عن طريق المخزون في الأرض، بل بفضل ما في أذهان الأفراد. وهذا قد تترتب عليه آثار تثير القلق، إلا أنه يفتح الطريق أمام فرص لم يسبق لها مثيل.

لقد تهاوت التحالفات السابقة في المجتمع الدولي، التي كانت تدفعها ثروة النفط والحرب الباردة. وحل محلها واقع جديد تقل فيه أهمية الموقع الجغرافي عن قنوات الاتصالات. فالتحالفات يمكن أن تُبنى على المشروعات المشتركة، لا على المظالم السياسية الجغرافية؛ والتعاون يبدأ من تشاطر التحديات، لا من الاشتراك في الأعمال القتالية. وفي العصر الحديث، ستقع المسؤولية على عاتق الدول التي تتمتع بخبرة متخصصة وباستعداد للتعاون بشأن التنمية الاجتماعية.

لقد قبلت دولة إسرائيل هذه المسؤولية طيلة ٥٠ عاما. ففي إسرائيل، أصبح التعاون من أجل تحقيق التنمية مبررا وطنيا للوجود، تحقيقا للتقليد اليهودي القديم "تيكون أولام": إصلاح العالم. فبعد مضي أقل من ١٠ سنوات على مولد إسرائيل كانت وزارة خارجيتها قد أنشأت مركز التعاون الدولي. وفي حين أن المشاكل الأخرى كانت تبدو أكبر في الأفق، إلا أن إسرائيل طورت بهدوء هذا المركز إلى شبكة واسعة النطاق من المشاريع والمناهج الدراسية والبرامج تدرب عن طريقها حوالي ٠٠٠ ٧٠ فرد من أكثر من ١٥٠ بلدا. وتتفق هذه البرامج اتفاقا مباشرا مع الالتزامات الموضوعة في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، كما وردت في مشروع المقرر A/AC.253/L.7، المقدم إلى اللجنة التحضيرية من نائب رئيسها.

والالتزام الأول من كوبنهاغن هو تهيئة بيئة تمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية. وأحد الفروع الرئيسية لمركز التعاون الدولي يتمثل في برنامج التنمية التعاونية الذي يرمي إلى تدريب المهنيين على الأساليب الجديدة لتعزيز اقتصادات مجتمعاتهم وصنع القرار فيها. وهناك مثال هام على ذلك، وهو الصين. فقد تلقى مئات من المهنيين الصينيين تدريبا خاصا على عمل اقتصاد السوق في إسرائيل، ودور البحث والتنمية، وتحديث نظم الإدارة، والطريقة التي تتبعها إسرائيل في توليد القدرات الإبداعية لدى شعبها. وقد استخدموا هذه الخبرة لتنفيذ برامج جديدة في الصين نفسها.

والالتزام الثاني من كوبنهاغن هو السعي للقضاء على الفقر. وتعتبر إسرائيل القضاء على الفقر هدفا طويل الأجل، وتسعى إلى استحداث أساليب تتمكن الدول بمقتضاها، لا من التغلب على الفقر فحسب، بل ومن القدرة على الاستمرار في ذلك وحدها. وهذا يعني تطوير القدرات الصناعية. ومن الأمثلة على هذه الاستراتيجية بيرو، حيث ساعد برنامج التنمية التعاونية الإسرائيلي على إنعاش تجارة تصدير الفاكهة؛ والسلفادور، حيث عملت إسرائيل على إصلاح صناعة الألبان التي كانت مدمرة تقريبا.

والالتزام الثالث من كوبنهاغن هو تعزيز هدف العمالة الكاملة. وفي الوقت الحالي، لا يمكننا أن نتجاهل الثمن الباهظ الذي تدفعه بعض الدول للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد العالمي، وبخاصة حيث يجري إجبار قطاعات معينة، كالمسنين، على ترك الأعمال التي مارسوها مدة طويلة. ويترك ذلك أثرا شديدا بصفة خاصة على المجتمعات الزراعية. وإسرائيل، في محاولة منها لعكس هذا الاتجاه، تبدأ بعض البرامج الخاصة، وبخاصة في بلدان مثل جورجيا وأرمينيا. ويسعى برنامج

التنمية التعاونية التابع لمركز التعاون الدولي إلى ربط المزارع الأسرية بالتعاونيات والصناعات. وهذا يساعد على صون العمالة مع زيادة الأمن الغذائي والإنتاجية العامة للصناعات في نفس الوقت. وفي حالة أوزبكستان، أسفر ربط إسرائيل للمزارع الأسرية بصناعة الألبان عن قرار حكومي بإنشاء ٤٠ مصنعا إضافيا للألبان.

والالتزام الرابع من كوبنهاغن هو تعزيز التكامل الاجتماعي. وقد وضع مركز التعاون الدولي مؤخرا عددا من المناهج الدراسية لحل الصراعات، وفقا لتوصيات مشروع المقرر A/AC.253/L.7. وعقدت مؤخرا حلقة عمل للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في جنوب إسرائيل كانت نتائجها مشجعة. وفضلا عن ذلك، تقدم المركز ببرامج رائدة لإدماج الشباب ضمن عملية التنمية عن طريق دعم استحداث إطارات للشباب في مختلف البلدان. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا المجال أصبح محط التعاون الفلسطيني - الإسرائيلي، نظرا لاشتراك كثير من الفلسطينيين في حلقات عمل قيادة الشباب التي ينظمها المركز.

والالتزام الخامس من كوبنهاغن يتضمن تشجيع التكافؤ بين الرجال والنساء. وتمشيا مع الحملة الدولية لإدماج المرأة ضمن المجتمع الأكبر - من القوة العاملة إلى مجال رسم السياسات - أحرزت إسرائيل نجاحات كبرى. ودعا أحد المراكز التدريبية في إسرائيل، وهو مركز غولدا مائير جبل كرمل للتدريب الدولي، ٧٠٥٠ مشتركا من بلدان في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدراسة حوالي ٣٠٠ منهج دراسي للنساء اللاتي يشاركن في تنمية المجتمع المحلي. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر على ذلك، السيدة ساليماتا كانتي، وهي اخصائية اجتماعية في السنغال، حصلت على تدريبها في إسرائيل ثم عادت لتنشئ سلسلة ناجحة من الجمعيات التعاونية للادخار والائتمان.

والالتزام السادس من كوبنهاغن هو تحقيق وتعزيز الحصول العام والمنصف على الخدمات الرفيعة المستوى في مجالي التعليم والصحة. وقد وضعت إسرائيل مناهج دراسية لتدريب مئات المهنيين العاملين في مجال التعليم من مختلف بلدان العالم، الذين يعودون لكي يحققوا تقدما ملموسا في دولهم. ومن الأمثلة الناجحة على ذلك شيلي، التي تطبق الآن برنامجا رئيسيا لإصلاح التعليم في مجالي العلوم والتكنولوجيا. فقد عملت إسرائيل على تدريب حوالي ٢٠٠ من المدرسين ومدراء المدارس على تدريس العلوم المتخصصة. وبالمثل في بيرو، حيث طبقت اللجنة الوطنية لرؤساء الجامعات النظام الإسرائيلي للمراكز التعليمية في المجتمعات المحلية للتدريب في مجال التكنولوجيا الزراعية.

والالتزام السابع من كوبنهاغن هو التعجيل بتحقيق التنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا. وكما ذكرت آنفا، تبذل إسرائيل كثيرا من جهودها في تشاطر الخبرة مع الدول النامية، وبخاصة في أفريقيا. وفضلا عن المساعدات التي تقدمها إسرائيل في مجال الزراعة، فإنها تساعد كثيرا من الدول على إصلاح نظم الرعاية الصحية فيها. وتتضمن هذه الجهود برامج تشمل الرعاية الصحية الأساسية، وتشريعات الرعاية الطبية الوطنية، والتأمين، واستعمال الحاسوب في الخدمات الطبية، وتحديث المستشفيات والعيادات، وعيادات العيون المتنقلة، والمناهج التدريبية للممرضين. ففي إثيوبيا وفي ناميبيا، على سبيل المثال، كانت عيادات العيون المتنقلة الإسرائيلية سببا في شفاء الآلاف بالفعل من فاقدي البصر.

والالتزام الثامن من كوبنهاغن هو إدراج أهداف التنمية الاجتماعية في برامج التسوية الهيكلية. ولقد أعطى مركز التعاون الدولي أولوية عليا للإصرار على أن تتضمن مشاريعه المشتركة مع البلدان الشريكة جهودا لتحقيق لا مركزية التخطيط وزيادة مشاركة شتى اللاعبين في عملية التنمية. وهكذا يسعى المركز إلى إضفاء الشخصية على التنمية على صعيد المجتمع المحلي. وتبرز هذه الاستراتيجية سلسلة مناهج الدراسات العليا في التنمية الريفية الإقليمية المتكاملة التي يعدها المركز.

والالتزام التاسع من كوبنهاغن هو توفير الموارد للتنمية الاجتماعية. ويحاول المركز استخدام برامجه كوسيلة لإدرار الاستثمارات في شتى البلدان النامية لتحفيز الإصلاح الاقتصادي والضريبي. وكانت هذه، على سبيل المثال، هي الحالة في أثيوبيا حيث ساعدت إسرائيل على خلق مشروع زراعي تجريبي في كوبو، صمم لجذب المستثمرين ومساعدة الخصخصة. ووجود نظام ضريبي قوي من بين الأهداف الأولية لحلقات المركز الدراسية التدريبية الاقتصادية.

والالتزام العاشر من كوبنهاغن هو كفالة التعاون الدولي لأغراض التنمية الاجتماعية. وربما شكل هذا

الالتزام شعار مركز التعاون الدولي بوزارة الخارجية الإسرائيلية. وكل أنشطة هذا المركز وبرامجه تفيد في زيادة التعاون الدولي لأغراض التنمية الاجتماعية أو المستدامة. ويشمل هذا برامج مثل برنامج التنمية التعاونية؛ ومركز دراسات التنمية المتخصص في التدريب الاقتصادي والاجتماعي لأغراض التنمية؛ والمعهد الدولي الذي يقدم حلقات دراسية للقيادات؛ ومجموعة من البرامج الفورية المتسمة بالتمركز والشخصية.

ويبقى أملنا في أن هذه المشاريع لن تزيد فقط التنمية الاجتماعية بل تنطوي أيضا على المبدأ الرئيسي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أي، أن يبقى الإنسان المركز الرئيسي لأهدافنا الإنمائية العالمية. لقد انتظرنا ٥٠ سنة لتحطيم جدران العداوة والتحالفات التي عفى عليها الزمن والقائمة على حقيقة لم تعد موجودة في هذه القاعة، بحيث نستطيع سويا أن نعالج المشاكل الملحة التي تطرحها بيئة عالمية متغيرة. وانني أدعو الأعضاء إلى الانضمام إلينا والسماح لروح التعاون بأن تنتصر على الفقر والصراع والاستسلام.

السيد سيف ايدي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على التقارير المعروضة علينا. إنها توفر أساسا متينا للمناقشات.

إن البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، والذي ننضم إليه، يعبر عن اهتماماتنا بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. لذا أرجو أن تسمحوا لي أن أؤكد عددا قليلا من النقاط وأن أشارك الجمعية العامة في تجارب بلدي.

في البيان الذي أدلينا به في أيار/ مايو الماضي أمام اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية، أشرنا إلى الفجوة بين الأماني والواقع واعترفنا بالصعوبات الكامنة في سد تلك الفجوة. والآن، ونحن نقف على عتبة الألفية الجديدة، تتمثل أكثر المهمات تحديا في رسم مسار العمل المقبل.

منذ كوبنهاغن حدث عدد من التطورات محليا ودوليا. وفي تنزانيا اضطلعت الحكومة ببرنامج إصلاحي شامل يغطي جميع القطاعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بهدف جعلها أكثر استجابة وكفاءة ومسؤولية بالنسبة للناس. وفي هذا الصدد وضعت استراتيجية للقضاء على الفقر لإرشاد وتحسين تأدية الخدمات للشعب.

واعترافا بالتأثير السلبي لظاهرة البطالة على المجتمع، روجعت استراتيجيات تنفيذ قانون وزع الموارد البشرية الذي أجيز عام ١٩٨٣ وأنشئ التعليم المهني والتدريب لكي يتم التوسع في التدريب المهني، للشباب في الغالب.

وفي محاولة لمعالجة الحالة المالية الدولية الهشة، أنشأت الحكومة إطارا لاقتصاد كلي مستقر ومشجع ويمكن التنبؤ به. وأدخلت الإصلاحات المؤسسية واعتمدت التدابير لتحسين جمع الإيرادات. وفي هذه الحالة كانت ضريبة القيمة المضافة التي أدخلت عام ١٩٩٨ مسؤولة عن تحسين جمع الايرادات. وتحسنت إدارة الضرائب كما تحسن تمويل العجز، بينما وضعت الضوابط الحازمة للميزانية في أماكنها. وفي عام ١٩٩٦ روجعت سياسة تشجيع الاستثمارات لعام ١٩٩٠ واعتمدت سياسة استثمارات جديدة تؤكد أقصى تعبئة واستعمال للقدرة المحلية، بما في ذلك زيادة التعاون مع البلدان النامية الأخرى، وكذلك البلدان المتقدمة النمو. وزيادة على ذلك أعيد تعريف دور القطاع الخاص لإعطائه دورا أكثر مركزية. وأعيد التأكيد على التعددية السياسية التي كانت قائمة منذ ١٩٩٢ من أجل زيادة الديمقراطية.

من الواضح أنه لم يعد في تنزانيا، بعد كوبنهاغن، "العمل كالمعتاد". وينبغي أن ينظر إلى التزام الحكومة بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن على ضوء التدابير الشجاعة والحاسمة التي اتخذتها لتحقيق هذه الغاية. لكننا لما كنا نقف على عتبة ألفية جديدة، فإننا نصطدم بالحقيقة وهي أن الإجراء من طرف واحد، بسبب عملنا في الوسط الدولي، لا يمكن أن يكون فعالا إلا بقدر محدود يصبح التعاون الدولي بعده ضروريا.

لقد أظهرت لنا التجربة التي مررنا بها أن البيئات الإيجابية الوطنية وكذلك الدولية شرط لدعم الجهود الرامية إلى تنفيذ ليس فقط التزامات كوبنهاغن وإنما أيضا جميع الالتزامات الأخرى المقطوعة في جميع المؤتمرات الرئيسية الأخرى في التسعينات. ونحن بحاجة إلى نهج كلي وتكميلي يتضمن الأبعاد الاقتصادية

والاجتماعية على السواء، ونحن بحاجة أيضا إلى تعاون المجتمع الدولي، لا سيما من المحظوظين أكثر منا. وفي هذا الصدد أصبحت قضايا الشروط التجارية المحسنة، والوصول إلى الأسواق الدولية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتخفيف أعباء الديون الخارجية، ووجود قاعدة موارد موسعة قضايا حاسمة يتعين النظر فيها بجدية.

ويوضح الأمين العام، في تقريره الوارد بالوثيقة A/54/220، أن عملية المراجعة سلطت الضوء على حقيقة أن الأهداف العديدة المحددة في برنامج العمل سوف لن تلبى في المدة المتفق عليها وأن هناك نكسات قاسية في بعض الحالات. ومن الأهمية بمكان ما لاحظناه من أن الحرب ضد الفقر تقلصت أيضا بفعل الصعوبات الاقتصادية القاسية التي تمر بها بعض البلدان والناتجة عن الأزمة الاقتصادية والتطورات المتصلة بها.

لقد كان لهذه المشاكل آثار متتالية حتى على البلدان البعيدة جدا من مشهد الأزمة. وينبغي أن تساعد هذه الظاهرة على توضيح أن احتمال عولمة الفقر في حقبة العولمة هذه إنما هو احتمال كبير تماما مثل احتمال عولمة الرخاء. وبالنسبة إلى الإنسان، فإن الطريق الوحيد الذي عليه أن يسلكه هو أن يبني على العوامل الإيجابية مع تجنب حمل حقائب الفقر إلى القرن القادم.

لننتهز هذه اللحظة التي تتيحها الدورة الاستثنائية لكي نعيد تكريس أنفسنا على أعلى مستوى لكي نحسن سجل الخمس سنين الماضية. والأجيال القادمة ستحكم علينا لا بعدد المرات التي أخفقنا فيها بل بالجهود التي بذلناها للتغلب على عذر إخفاقاتنا.

الآنسة دورانت (جامايكا): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال "تنفيذ نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية". وفي البداية، يود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لغيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أيضا أن نشكر الأمانة العامة على الوثائق المعروضة على هذه الجمعية. ويوفر تقرير الأمين العام (A/54/220) معلومات مفيدة بشأن الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وكذلك الدول الأعضاء في مجال الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر انعقادها في السنة القادمة.

يبين تقييم أجري للحالة العالمية الاقتصادية أنه بينما أحرز تقدم في بعض المجالات على مر الأربع سنين التالية لانعقاد قمة كوبنهاغن، فإن فجوات كبيرة داخل البلدان وفيما بينها ما زالت قائمة. ومن الواضح أن هناك اتجاهات متباينة في مجال النمو الاقتصادي العالمي وأن أوجه عدم المساواة ما زالت قائمة.

ولا يزال العديد من البلدان النامية يتحمل عبء دين كبير، كما أن معدل دخل الفرد ما زال أقل مما كان عليه من قبل في الجزء الأكبر من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبعض أجزاء آسيا. إن الإحصاءات المزعجة لمستويات الفقر في العالم تثير قلقا بالغا. وفي عدد من البلدان النامية، يشكل العنف والجريمة والمخدرات غير المشروعة، عوارض رئيسية للتفكك الاجتماعي. وكثيرا ما تتجلى المشاكل الاقتصادية، من قبيل المستويات العالية للبطالة وما ينجم عنها من عزلة اجتماعية، في سلوك مناهض للمجتمع.

ورغم تحسين الوسائل المستخدمة في مجال عمل الشرطة والضوابط التي يخضع لها الاتجار بالمخدرات، فإنها غير كافية لحل المشاكل المتشابكة للجرائم القائمة على العنف والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وينبغي التشديد أيضا على إزالة الأسباب التي ترتكز عليها. ومثلما يذكرنا تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية، فإن الفقر يعني أكثر من عدم توفر الرفاهية المادية. فهو ينبع أيضا من عدم وجود فرص وخيارات أساسية من حيث التنمية البشرية.

وبصفة عامة، ينظر إلى اقتصادات السوق والمؤسسات السياسية الديمقراطية على أنها تروج للعولمة من خلال إزالة الحواجز على طريق المساواة. بيد أن تطبيق مبادئ الجدارة يخضع لحدود. ومن بينها، الإمكانات غير المتساوية للحصول على الموارد المادية، وتباين الإمكانات في مجال توفير فرص لكسب العيش وفي العوامل المتصلة بالمركز من قبيل نوع الجنس والعرق واللون والأصول الإثنية التي توطد تقسيم المجتمع إلى طبقات.

ورغم هذه الفجوات والتحديات، لا يمكن أن تغيب عن ذهننا رؤية إقامة مجتمع للجميع، يتسم باحترام كل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبالإنصاف، والعدالة الاجتماعية، والمساواة وهي الاعتبارات التي ترتكز عليها الالتزامات الملتزم بها في كوبنهاغن من حيث جوهرها.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره الخاص للأعمال التي اضطلعت بها لجنة التنمية الاجتماعية في مجال متابعة قمة كوبنهاغن. وسنواصل المشاركة بنشاط في اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في العام القادم، وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تلقي المعلومات والتوصيات المطلوبة المتصلة بالتزامات القمة العشرة.

ونرحب أيضا بما اضطلع به في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في عام ١٩٩٩، من مناقشة رفيعة المستوى بشأن موضوع "دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر: التمكين للمرأة والنهوض بها". وأعرب البيان الوزاري الناجم عن تلك المناقشة عن التقدير للدور المركزي الذي تضطلع به العمالة المنتجة في القضاء على الفقر، وأن دمج منظور نوع الجنس في السياسات بهدف القضاء على الفقر يكتسي أهمية حاسمة حيث أن النساء يشكلن أغلبية الأشخاص الذين يعيشون في فقر.

ويعتزم وفدي أن يبقي مسألة القضاء على الفقر قيد نظره وأن يكفل تمتعها بدور مركزي في الدورة الاستثنائية.

ويشمل جدول أعمال جامايكا الاجتماعي المواضيع الثلاثة الأساسية للقمة الاجتماعية: وهي القضاء على الفقر والتوسع في العمالة الإنتاجية والتكامل الاجتماعي.

وتلتزم حكومة جامايكا بالنهوض بالسياسات التي تشجع العمل الذاتي، كما أنها قد أعدت ونفذت برامج لتحقيق هذا الهدف. وما وكالة تنمية الصناعات الصغيرة التي تشجع المشاريع الصناعية الصغيرة من خلال توفير قروض منخفضة الفائدة والوكالة الوطنية لتوفير العمل وتدريب الموارد البشرية سوى نموذجين من البرامج التي أنشأتها حكومة جامايكا لتحقيق هدف العمالة الكاملة كوسيلة للحد من الفقر. وفضلا عن ذلك توجد برامج لتوفير شبكة أمان اجتماعية أساسية.

وبالاستناد إلى تجربتنا في جامايكا نؤمن بالنقاط التي أثارها للمرة الأولى وزير شؤون العمل والأمن الاجتماعي والرياضة في جامايكا في اجتماع اللجنة التحضيرية المعقود في أيار/ مايو، وهو ما ينبغي أن يشكل جزءا من القوة الدافعة لنا إذا ما أردنا أن نحقق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم يزداد عولمة.

وتؤمن جامايكا بضرورة الحفاظ على مزيج من السياسات الاقتصادية الكلية. وينبغي أن تكون هذه السياسات متوازنة وموجهة نحو الاستقرار وأن يكون من الممكن أن تنهض بالنمو والعمالة. ويجب أن يكون إيجاد فرص عمل أحد الملامح الأساسية لهذه السياسات. ونحن نؤمن بأن على الأعمال التجارية أن تقيم بيئة ثقافية تقوم على المسؤولية الاجتماعية تدعم فيها المجتمعات التي تعمل فيها.

ثمة حاجة ماسة إلى أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة في إلغاء الديون التي تتحملها البلدان النامية أو خفض عبئها بشكل ملحوظ. ونعرب هنا عن تقديرنا للخطوات التي اتخذت بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وينبغي أيضا التسليم بأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية يدعم بعضها بعضا، وينبغي بالتالي أن تعتبر السياسة الاجتماعية عنصرا منتجا يمكن أن يترك أثرا إيجابيا على التنمية.

والجهود التي تكفل حصول الشركات الصغيرة على الائتمان والتكنولوجيات المناسبة ينبغي أن تكون أهداف السياسة الحاسمة لحفز النمو الاقتصادي وتخفيض الفقر. وعند التصدي لتحديات السوق العالمية ينبغي أن يكون معروفا أن تنمية الموارد البشرية تُشكل أحد العناصر الحاسمة وأنها على غرار فعالية موارد أخرى، بما في ذلك المال والأرض والتكنولوجيا، ترتبط ارتباطا مباشرا بفاعلية العمالة.

ونرى أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للتعليم والتدريب المناسب لزيادة إنتاجية القوة العاملة. وتكتسي التدخلات السياسية للربط بين برامج التدريب أهمية حيوية لمواجهة احتياجات الاقتصاد والإعداد الكافي لجيل من صغار العاملين في سوق العمل. وبالإضافة إلى التعليم التقليدي وبرامج التدريب ينبغي استنباط استراتيجيات جديدة وخلاقة لتلبية حاجات الفقراء والمجموعات التي ليست لديها الفرص الكافية للوصول إلى نظام التعليم الرسمي. ولا بد أيضا أن نتفهم بعناية الاختلافات في مظاهر الفقر بين الريف والحضر وأن نتناولها على هذا الأساس.

في الختام أود أن أؤكد من جديد التزام حكومة جامايكا بالمبادئ والأهداف الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، التي تعبر عن رغبتنا الجماعية في عالم افضل من أجل شعوبنا جمعاء.

السيدة النظاري (اليمن) (تكلمت بالعربية): إن وفد الجمهورية اليمنية يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين حول البند ٣٧ من جدول الأعمال بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

نؤكد التزام الجمهورية اليمنية بالتزامات وتوجيهات المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية. وعلى ذلك نود أن نُشير إلى أنه قد تحددت أولويات التنمية الاجتماعية في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى كالتالي: أولا، استعادة النمو الاقتصادي كأساس للدفع بالتنمية الاجتماعية من خلال برنامج للتكيف الهيكلي الهادف إلى تصحيح الاختلال الاقتصادي وتعزيز آليات السوق؛ ثانيا، تنمية الخدمات الاجتماعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتشجيع مشاركة القطاع الخاص للعمل في قطاعي التعليم والصحة ودعم المشاركة الشعبية في تطوير الخدمات الاجتماعية في النطاق المحلي؛ ثالثا، زيادة مكافحة الفقر من خلال إنشاء وتقوية الأمان الاجتماعي وزيادة فرص العمل الموجهة للفقراء ومعالجة البطالة؛ رابعا، ترسيخ مبادئ الديمقراطية من خلال تأكيد حق المواطنين في الانتخاب؛ خامسا، زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ومنح المرأة الفرصة المناسبة للمشاركة المباشرة في عمليات اتخاذ القرار، واعطاؤها دورا في صياغة القوانين والأنظمة التي لها تأثير مباشر على وضعها وشؤونها.

وعلى ضوء هذه الأهداف التي شملتها الخطة الخمسية والتي تتماشى مع الإعلان العالمي للتنمية الذي أكد على ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وصحية وتعليمية تمكن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة من أجل توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين ومعالجة الأسباب الجذرية للفقر، شرعت الجمهورية اليمنية في تحويل التزامات وتوصيات مؤتمر القمة العالمي إلى برامج عمل على المستوى الوطني.

أولا، إن عدم التوازن بين الموارد والتزايد السكاني، وكذا الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، أدت إلى تفشي ظاهرة الفقر المتمثلة في انخفاض متوسط الأجر في الفترة ما بين ١٩٩١ و ١٩٩٦ بنسبة ٧ في المائة، وازدادت البطالة بنسبة كبيرة، وأدى رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية إلى زيادة الأعباء على الفقراء وتدني مستوى حياتهم المعيشية. ويشهد اليمن تسارعا في النمو السكاني بنسبة ٣,٧ في المائة وهو من أعلى المعدلات على المستوى العالمي. وأصبحت ظاهرة الفقر من بين التحديات الكبيرة ذات الأولوية في اهتمامات الجمهورية اليمنية، حيث شهدت الثلاث السنوات الماضية تنامي الجهود لمكافحة الفقر.

ثانيا، في مجال التعليم - إن الوضع التعليمي في بلادي، رغم تقدمه خلال العقود الثلاثة الماضية، لا يزال في مستوى متدن. وقد اتخذت الحكومة أهدافا وخطوات في سبيل معالجة الوضع التعليمي منها: ضمان أن يستكمل البنين والبنات مرحلة التعليم الأساسي قبل حلول عام ٢٠١٥؛ وتوفير فرص التعليم الأساسي لجميع الأطفال في سن الدراسة من أعمار ٦ إلى ١٥ سنة من حوالي ٦٥ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٩٠ في المائة في عام ٢٠٠٦؛ وتخفيض نسبة الأمية بين الإناث من ٧٦ في المائة عام ١٩٩٤ إلى أقل من ٤٠ في المائة عام ٢٠٠٦، مع التركيز على تضييق الفجوة بين الريف والحضر.

ثالثا، في مجال الصحة - يكمن التزام الحكومة اليمنية في دعم ومساندة السياسات الصحية والإنفاق على الخدمات الصحية وتشجيع وتنظيم دور القطاع الخاص في هذا المجال. وللإيفاء بهذه الالتزامات تبنت الدولة سياسات صحية في مجال تحسين الوضع الصحي منها: الحد من انتشار الأمراض المعدية والطفيلية؛ وتحسين الوضع الغذائي؛ والإقلال من تعرض الأمهات والأطفال للمخاطر الصحية؛ ورفع مستوى الخدمات العلاجية؛ والسعي إلى تخفيف معدلات الوفيات وتحسين توقعات رفع مستوى الأعمار عند الميلاد إلى ٦٠ سنة عند حلول عام ٢٠٠٠؛ وخفض معدلات وفيات الرضع من ١٣٨ إلى ٧٥ حالة لكل ألف مولود.

رابعا، في مجال السكن - وضعت الدولة سياسات إسكانية تأخذ في الاعتبار معدل النمو السكاني وإيجاد الحلول لمشاكل الإسكان وتقديم القروض الميسرة للأفراد والجماعات لتمكينهم من إنشاء مشاريع سكنية ورفع نسبة التغطية لوصول المياه المأمونة المستديمة للسكان إلى ٤٠ في المائة من إجمالي السكان بحلول عام ٢٠٠٠ وإلى ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

خامسا، شبكة الأمان الاجتماعي - أقرت الحكومة اليمنية وبصورة عاجلة عام ١٩٩٥ اتخاذ إجراءات لإنشاء شبكة الأمان الاجتماعي التي تهدف إلى: تخفيف الأعباء

المعيشية على الفقراء وذوي الدخل المحدود؛ وإيجاد فرص عمل للعاطلين والقادرين عليه؛ وتوسيع المشاركة الشعبية؛ وتعزيز التكافل الاجتماعي.

كما اتخذت عدة برامج تهدف إلى تخفيف الآثار الانكماشية للسياسات الاقتصادية وخلق فرص عمل للفقراء والعاطلين وتوسيع فرص العمل للمرأة الفقيرة في الريف والمدينة وتضمن إيجاد فرص تدريبية وتأهيلية للمعوقين. ومن تلك البرامج مشروع الأشغال العامة، ووحدة تنمية الصناعات الصغيرة، والصندوق الوطني للأسر المنتجة، وصندوق التدريب المهني وتطوير المهارات والبرنامج الوطني للأسر المنتجة، وصندوق الرعاية الاجتماعية الذي يقدم العون لكثير من الأسر الفقيرة.

سادسا، التكامل الاجتماعي - تتجه جهود التنمية الاجتماعية في اليمن نحو تحقيق نتائج إيجابية في مجال التكامل والاندماج الاجتماعي. وتشكل التنمية البشرية قاعدة الانطلاق الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستديمة. إن الاهتمام الحكومي والشعبي المولى لمسائل التكامل يعتبر محورا هاما وأساسيا في قضايا التنمية، ومظهرا من مظاهر العدالة والاستقرار في المجتمع.

سابعا، الطفولة والشباب - إن الاهتمام بالطفولة يشكّل جزءا أساسيا في التنمية الاجتماعية. وتتجسّه الجهود الوطنية في بلادي نحو العناية بعمالة الأطفال والبحث في سبل معالجة هذه الظاهرة من أجل حماية الطفل ووقايته من التعرض لمخاطر العمل والحرمان من التعليم، خاصة وأن قانون العمل في الجمهورية اليمنية قد نظم عمالة الأطفال ووضع لها القواعد والأحكام. وبالنسبة للشباب، فإن الدولة تسعى نحو سياسة طموحة من أجل تحقيق إدماج أفضل لهم في المجتمع اليمني وفي سوق العمل، وذلك من خلال التدريب والتأهيل. وتوجد هناك مؤسسات وطنية معنية بتوفير احتياجات الشباب.

ثامنا، فيما يخص المرأة، إن تحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو هدف بالغ الأهمية بالنسبة لبلادي. ومن أجل تطوير أوضاع المرأة وتحقيق المساواة فإن الدولة تسعى إلى وضع التشريعات والقوانين التي تعزز من مكانة المرأة وتفتح لها فرص المشاركة. فالتحقت المرأة بالتعليم والعمل، وتمكنت من المشاركة السياسية بقوة الدستور الذي أعطى لها الحق في الممارسات السياسية. وفي عام ١٩٩٤ بلغ حجم القوة العاملة النسوية ٢٠,٢ في المائة من إجمالي القوة العاملة المستغلة. ووصلت المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار في بعض المؤسسات الحكومية.

إن اليمن من البلدان الأقل نموا. ويواجه مصاعب اقتصادية كبيرة، أسفرت عن اختلالات هيكلية أدت إلى تراجع في معدل النمو الاقتصادي. وعليه فإن نجاح تنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن تقع مسؤوليته على عاتق الحكومات بالتعاون في تنفيذه عبر شراكة تضم الدولة والسلطة المحلية والمنظمات غير الحكومية التي تسهم بجهود كبيرة في مجالات رعاية الأسرة وتنميتها اجتماعيا على مستوى جميع المحافظات في اليمن. وعلى الصعيد الدولي يتعين وضع إطار للتعاون والمساعدة الدوليين، وهما عاملان ضروريان من أجل التنفيذ الكامل لنتائج مؤتمر القمة العالمي.

في الختام نأمل أن يكثّف المجتمع الدولي من الجهود لأجل تنفيذ نتائج القمة وخلق آمال جديدة للشعوب مع بداية الألفية القادمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة ٢٨ المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن سويسرا.

السيد ستايهيلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها الجمعية العامة هذا العام، أرجو أن تسمحوا لي بادئ ذي بدء بتهنئتكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة، وبأن أعرب لكم عن أطيب تمنياتي لكم بالنجاح في الاضطلاع بهذه المهمة الجسيمة.

بعد أقل من تسعة أشهر ستجتمع الجمعية العامة في قصر الأمم بجنيف في دورة استثنائية لمتابعة نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية.

ومن دواعي الفخر والاعتزاز لسويسرا أن تستضيف الجمعية العامة في جنيف. وتود سلطات الاتحاد السويسري، ومقاطعاته، وكوميوناته أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن امتنانها للأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك وفي جنيف ولرئيس اللجنة التحضيرية ولشتى الوكالات المتخصصة لما أبدوه من تعاون وحماس بارزين في التحضير لهذه المناسبة الهامة.

خلال الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في نهاية شهر آب/أغسطس أحاط الوفد السويسري اللجنة التحضيرية ومكتبها علما بحالة التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لهذه الدورة.

إن ما أود التشديد عليه اليوم هو أهداف دورتنا الاستثنائية. وهي أهداف واضحة وبعيدة المدى.

نحن بحاجة إلى أن نتوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بوضع نهج وحلول ابتكارية لصوغ الإطار الاقتصادي والاجتماعي لعالم الغد. وكانت روح التعاون التي أبداها المشاركون في الدورة غير الرسمية الأخيرة موضع تشجيع وترحيب من وفد سويسرا. وأدى هذا الجو إلى تيسير التوصل إلى اتفاق في الوقت المحدد بشأن قضايا مثل مشاركة المنظمات غير الحكومية وقبول وثائق اعتمادها وهذه قضايا هامة من وجهة نظر تنظيمية بالنسبة للجمعية العامة والبلد المضيف. وبالإضافة إلى ذلك، أحرز تقدم كبير في إعداد النص الذي سيقدم إلى الدورة الاستثنائية. وتبشر هذه التطورات الأخيرة بالخير لمتابعة عملنا.

ويسرنا تلقي الإسهامات الهامة التي عهد إلى الوكالات المتخصصة بأن تقدمها من الآن وحتى نهاية العام الحالي.

وسوف يتوقف التأثير الذي يترتب على هذه الدورة الاستثنائية على كل من مضمونها ومستوى المشاركة فيها، التي ينبغي لذلك أن تكون على أعلى مستوى ممكن. وتتقدم الأعمال التحضيرية لعملية المتابعة بشكل جيد. وبالتالي فإننا نأمل أن يكون تمثيل الحكومات على أعلى مستوى ممكن في جنيف. غير أن المشاركة الحكومية وحدها ليست كافية. فالحاجة إلى إيجاد الحلول الابتكارية وتنفيذها تتطلب التفاعل المتآزر بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية.

وستقوم الحكومة السويسرية، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، بتنظيم محفل يكون بمثابة مائدة مستديرة عامة يجري فيه تجميع المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والنقابات العمالية، والأكاديميين، والباحثين، فضلا عن ممثلي الحكومات.

ويتمثل الهدف من هذا المحفل في تعزيز الاهتمام العام وإيجاد الزخم الجديد اللازم لتنفيذ نتائج عملية المتابعة. لذلك ندعو الحكومات إلى المشاركة في هذا المحفل، كما أننا نشجع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على المشاركة على أعلى مستوى ممكن.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب لكم، سيدي الرئيس، عن مدى سرور السلطات السويسرية لرؤيتكم تقومون في نهاية شهر حزيران/يونيه المقبل بافتتاح وترؤس الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في جنيف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير حول هذا البند من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشاريع المقررات الأول والثاني والثالث الواردة في الفقرة ٧١ من الوثيقة A/54/45 و Corr.1، وكذلك في مشروع المقرر الرابع الوارد في الفقرة ٦ من الوثيقة A/54/Add.1.

نتناول أولا مشروع المقرر الأول، المعنون "الترتيبات المتعلقة بالدورة الاستثنائية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر الأول؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع المقرر الثاني المعنون "عنوان الدورة الاستثنائية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر الثاني؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع المقرر الثالث المعنون "جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية (٣-١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر الثالث؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع المقرر الرابع، المعنون "الترتيبات المتعلقة باشتراك المنظمات غير الحكومية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر الرابع؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أحيط الأعضاء علما بأن مشروع قرار بشأن هذا البند سيقدم للأمانة العامة في وقت لاحق.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال.

البند ١٦ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى

(أ) انتخاب عشرين عضوا للجنة البرنامج والتنسيق

مذكرة من الأمين العام (A/54/400)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٢/٤٥٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، تنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق بعد ترشيحهم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ومعروض على الجمعية الوثيقة A/54/400، التي تتضمن الترشيحات المقدمة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء الشواغر التي ستنشأ في اللجنة بعد ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ نتيجة انتهاء مدة الأعضاء الأرجنتين، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، إيران (جمهورية الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بولندا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، رومانيا، زمبابوي، الكاميرون، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، وهذه الدول مؤهلة لإعادة الانتخاب مباشرة.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الدول التالية ستظل أعضاء في اللجنة بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠: الاتحاد الروسي، أوروغواي، أوغندا، بنن، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية كوريا، زامبيا، الصين، فرنسا، مصر، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان. وبالتالي فإن هذه الدول الـ ١٤ ليست مؤهلة لهذه الانتخابات.

وأود الآن أن أحيط الأعضاء علما بأن الدول التالية رشحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أربع دول أفريقية مرشحة لملء أربعة شواغر وهي: زمبابوي، وغابون، والكاميرون، وموريتانيا. وأربع دول آسيوية مرشحة لملء أربعة شواغر وهي: إندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، وبنغلاديش. وثلاث دول أوروبية شرقية مرشحة لملء ثلاثة شواغر وهي: أوكرانيا، وبولندا، وجمهورية مولدوفا. وأربع دول من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مرشحة لملء أربعة شواغر وهي: الأرجنتين، والبرازيل، وبيرو، وكوبا. وخمس دول من أوروبا الغربية ودول أخرى مرشحة لملء خمسة شواغر وهي: ألمانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وسان مارينو، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي ينبغي أن تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري. ولكن بموجب الفقرة ١٦ من مقرر الجمعية ٤٠١/٣٤، يمكن للجمعية الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخاب أعضاء الهيئات الفرعية عندما يتساوى عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها.

إن عدد الدول المرشحة من بين الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى يتساوى مع عدد المقاعد المطلوب شغلها في كل منطقة من هذه المناطق أو لا يتجاوزه. فهل لي من ثم أن أعتبر أن الجمعية تود أن تعلن انتخاب الدول التي رشحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي من بين الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى - وهي: الأرجنتين، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبنغلاديش، وبولندا، وبيرو، وجمهورية مولدوفا، وزمبابوي، وسان مارينو، وغابون، والكاميرون، وكوبا، والمملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا - أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٠؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أهنئ الدول التي انتخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق.

بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (أ) من البند ١٦ من جدول الأعمال.

البند ١٦٨ من جدول الأعمال

منح منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود مركز المراقب في الجمعية العامة

مشروع قرار (A/54/L.8)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليونان لعرض مشروع القرار A/54/L.8.

السيد روكاناس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسرني أن أتكلم بإيجاز وأن أعرض مشروع القرار A/54/L.8 بشأن منح منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود مركز المراقب في الجمعية العامة. وقد قدمت اليونان مشروع القرار هذا في إطار البند ١٦٨ من جدول الأعمال، بصفتها الرئيس الحالي للمنظمة، المنصب الذي يشغل بالتناوب كل ستة أشهر.

لقد أنشئت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في عام ١٩٩٢ بصفتها آلية حكومية دولية ترمي إلى إقامة شبكة للتعاون الاقتصادي فيما بين دولها الأعضاء المؤسسين وهي الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا وتركيا ومولدوفا وجورجيا ورومانيا واليونان.

وقد أدت المنظمة أعمالها بفعالية في شكلها الأولي كمحفل حكومي دولي حتى ١ أيار/مايو ١٩٩٩ حين تحولت إلى منظمة دولية إقليمية باسم "منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود". وأصبح هيكلها المؤسسي وفق ميثاقها المعتمد في اجتماع القمة في يالطه في ٤ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ يتألف، في جملة أمور، من مجلس لوزراء الخارجية ورئيس دوري وهيئة ثلاثية ولجنة من كبار الموظفين وأمانة دولية دائمة وعدد من الأفرقة العاملة المعنية بمواضيع مختلفة كالاقتصاد والشؤون المالية والعلم والتكنولوجيا والاتصالات والسياحة والبيئة.

وبالإضافة إلى هذا ظلت المنظمة منذ إنشائها توسع نطاقها بتطوير شبكة من العلاقات الدولية. وحصلت تسع دول بالفعل على مركز المراقب هي: إسرائيل، ألمانيا، إيطاليا، بولندا، تونس، سلوفاكيا، فرنسا، مصر، النمسا. وقدمت دول كثيرة أخرى طلبات للحصول على هذا المركز ولا تزال طلباتها قيد النظر. كذلك تم تبادل مركز المراقب مع مؤتمر امتيازات الطاقة.

وعلاوة على هذا تتعاون المنظمة إنتاجيا مع مختلف المنظمات الدولية كالاتحاد الأوروبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، وفي إطار حلف الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا.

والمبادئ والأهداف التي يجسدها ميثاق المنظمة تدعم المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتنسجم معها تماما. وواصلت المنظمة بنشاط منذ خطواتها الأولى تعزيز الصداقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل والثقة والحوار والتعاون في مجموعة متنوعة من الميادين تتراوح بين التنمية والاقتصاد والمال والرعاية الصحية والعلم والتكنولوجيا ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وقد دأبت المنظمة عمليا على استغلال الوسائل الاقتصادية في تعزيز الأهداف ذات الأهمية السياسية، وبوجه خاص السلام والأمن والاستقرار في كامل منطقة البحر الأسود.

وقد قرر رؤساء دول وحكومات المنظمة في يالطه قبل عامين التماس مركز المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن اقتناع بأن هذا يفيد المنظمتين فائدة كبيرة ويمكنهما من تعزيز ودفع عجلة الجهود الاقتصادية والاجتماعية، والإسهام في إرساء نهج عام وسياسات مشتركة وتجنب التضاربات والازدواجية غير الضرورية.

هذا، فضلا عن أن الحصول على مركز المراقب يساعد المنظمة كثيرا لا في تدعيم النتائج الإيجابية التي

تحققت حتى الآن فحسب، بل وفي استمرار مساعيها بنشاط متجدد لتحقيق أهدافها ومبادئها النبيلة.

وأود قبل أن أختتم كلمتي أن أعرب باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود عن خالص شكرنا للوفود العديدة التي قدمت مشروع القرار هذا. وأود أن أنوه أيضا ببعض من انضموا إلى قائمة مقدمي المشروع وهم: استونيا وأوروغواي وجمهورية إيران الإسلامية والدانمرك وسلوفينيا وفيجي والهند. ونتوجه بالشكر الجزيل إلى تلك الوفود أيضا.

وأكون ممتنا لو تكرمت كل الوفود الموجودة هنا بتأييد هذا المشروع حتى يمكن اعتماده بتوافق الآراء.

السيد غوريتا (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أعرب عن ارتياح وفد رومانيا لإدراج البند المتعلق بمنح منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود مركز المراقب في الجمعية العامة في جدول أعمال هذه الدورة. إن منح هذا المركز لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود يمثل دعما إضافيا لدولها الأعضاء في جهودها للاندماج الإقليمي وكذلك في عملية الاندماج العالمي بصورة أوسع نطاقا.

إن إعلان حزيران/يونيه ١٩٩٢ الذي ينص على إنشاء المنظمة يدلل على إرادة الدول المشاركة على أن تطور فيما بينها تعاونا اقتصاديا على نطاق واسع، والعمل معا من أجل تحويل منطقة البحر الأسود إلى منطقة سلام واستقرار وازدهار وتعزيز العلاقات الودية وحُسن الجوار.

والمشاركة في هذا الهيكل التعاوني، بالنسبة لرومانيا، تتيح لنا تسريع تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية وعملية إدماجنا في الاتحاد الأوروبي. ورومانيا بوصفها دولة مؤسسة دعمت بنشاط فكرة تحويل منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود إلى منظمة اقتصادية إقليمية تكون لها هويتها الخاصة، بها وموقفها الموحد في علاقاتها مع المنظمات الدولية الأخرى. ولذا فإن المنظمات الدولية المرموقة مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي إما أعربت عن اهتمامها بمنح مركز المراقب لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود أو دعمت أنشطة المنظمة فعلا.

ويجري تعزيز التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود من خلال البدء في حزيران/يونيه ١٩٩٩ بأنشطة بنك البحر الأسود للتجارة والتنمية، ومقره في تسالونيكي، والذي سيقدم دعما ماليا لمشروعات التعاون في المنطقة. وبالمثل، فإن مذكرات التفاهم بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود والاتحاد الأوروبي، التي اعتمدت في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، تدلل على الاهتمام الذي توليه المنظمة للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، تولى أهمية خاصة لقرار الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدة من خلال برامجه الإقليمية للبلدان الأعضاء في المنظمة لكي تضطلع بتنفيذ المشروعات التي بدأت في إطار المنظمة وكذلك المشاركة على أساس دائم في اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

وتنتوي رومانيا، بدءا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وطوال فترة رئاستها لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في ٢٠٠٠ - وفي إطار عضويتها في الهيئة الثلاثية للمنظمة مع اليونان وجمهورية مولدوفا - أن تحدد وسائل محددة للتعاون مع المنظمات التعاونية الأخرى المجاورة، بما فيها مبادرة أوروبا الوسطى، ومبادرة البحر الأبيض المتوسط، ومجلس البلطيق، وكومنولث الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

والخطوة التي نتخذها اليوم تتجلى في مشروع القرار A/54/L.8. ومشروع القرار الذي اتخذ بمبادرة من اليونان باسم رئيس المنظمة وأيدته رومانيا وجميع الدول الأعضاء في المنظمة، سيمنح مركز المراقب في الجمعية العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود وسيمثل خطوة هامة في التأكيد على دور منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في الساحة السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي.

السيد أبيليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد أرمينيا أن ينضم إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار A/54/L.8، بشأن منح منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود مركز المراقب في الجمعية العامة، والذي قدمه اليوم وفد اليونان.

لقد كانت منطقة حوض البحر الأسود طوال قرون من تاريخها الطويل منطقة تعج بالعديد من المشاكل ومنطقة تتقاطع فيها مصالح مختلف البلدان. غير أن الاتجاه نحو تعزيز التعاون في المنطقة ظل يزداد يوما بعد يوم. وإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود دليل رائع على هذا الاتجاه الإيجابي. وفي المرحلة الحالية تختلف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في مستوى تنميتها الاقتصادية وفي نهجها إزاء تنظيم العملية الاقتصادية. كما تختلف آراؤها بشأن المشاكل الإقليمية، إذ أن حلها يتطلب موقفا حازما وإرادة سياسية حاسمة من جانب زعماء الدول في المنطقة. وإن الرغبة في إرساء أساس حقيقي للاندماج الاقتصادي الإقليمي دفعت ١١ بلدا من بلدان منطقة البحر الأسود إلى تأسيس منظمة تقود مجتمعاتها نحو التفاهم المشترك بأن مصيرها السياسي غير قابل للتجزئة.

وأهداف منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود أهداف واضحة ويمكن فهمها: وتتمثل في تطوير شراكة تقوم على قدم المساواة، والسعي إلى تحقيق حياة أفضل لشعوب المنطقة وتحقيق الازدهار لجميع بلدان البحر الأسود خدمة لمصلحة السلام والاستقرار. وإن التعاون الاقتصادي الإقليمي، الذي يستهدف تحويل وتوحيد مختلف الاقتصادات الوطنية عن طريق الحوار والاحترام المتبادل والثقة والتصالح، سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق النجاح في عملية الانتقال المعقدة إلى اقتصاد السوق وسيؤدي في نهاية المطاف إلى تعضيد الشراكة النافعة في جميع الميادين ذات المصلحة المشتركة.

منذ أن نالت أرمينيا استقلالها، ما برحت تُعرب عن التزامها الراسخ بتطوير التعاون الإقليمي، ونحن من الدول الأعضاء المؤسسة لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومن المشاركين النشطين فيها. ولقد نظرت أرمينيا دوما إلى منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود على أنها تمثل نموذجا واعدا لتعزيز التفاعل والانسجام بين الدول المشاركة، ونعتقد أنها ستسهم دون أي شك في إنشاء فضاء اقتصادي على نطاق أوروبا في المستقبل وستعزز التفاهم والأمن في المنطقة.

وتعتقد أرمينيا أن التعاون المتسم بالكفاءة والفعالية بين بلدان منطقة البحر الأسود سيساعد في تعضيد الإمكانات الاقتصادية الاستراتيجية الكامنة في هذه المنطقة، ويشجع طرق التجارة الحرة المفتوحة ووسائل الاتصالات الأخرى ويعزز رفاه الشعوب، مما يحفز على التسوية السلمية للنزاعات السياسية القائمة ويعزز الاستقلال والسيادة والتطور الديمقراطي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وإننا نولي أهمية كبيرة للركيزة المالية لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، أي بنك البحر الأسود للتجارة والتنمية، الذي بدأ عملياته في الآونة الأخيرة. وسيصبح البنك الآلية الرئيسية لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في مجال وضع وتمويل وتنفيذ المشروعات الإقليمية المشتركة وتوفير الموارد المالية للدول المشاركة.

لقد تم تحقيق الكثير في السنوات السبع التي انقضت على إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، بالرغم من أن بعض الصعوبات لا تزال قائمة. وقد تُعزى هذه الصعوبات إلى حقيقة أن غالبية البلدان الأعضاء في المنظمة تمر بفترة إصلاح وانتقال إلى اقتصاد السوق وتبحث عن نموذج اقتصادي لتنميتها وعن دور في العمليات الإقليمية. وعليه، يتعين عليها أن تبحث عن طرق ووسائل جديدة ومناسبة لتعزيز عملية منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. ومع أن الدول الأعضاء تشدد تشديدا كبيرا على استكشاف الاحتياطيات الإضافية في منطقة التعاون الاقتصادي نفسها، فإنها يجب أن تستخدم الموارد الكبيرة المتاحة للمنظمات الدولية والهياكل الإقليمية الأخرى. وقد أبدى عدد منها، بما فيها مجلس دول بحر البلطيق، ومبادرة دول أوروبا الوسطى، والمبادرة التعاونية لدول جنوب شرقي أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي، اهتمامه بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ومما تجدر الإشارة إليه أيضا اتجاه عدد من البلدان لإيلاء اهتمام أكبر لأنشطة منظمة التعاون الاقتصادي والحصول إما على مركز المراقب في المنظمة أو على العضوية الكاملة فيها.

وإذ تسترشد الدول الأعضاء بمبدأ انفتاح منظمة التعاون الاقتصادي على البيئة الاقتصادية العالمية، فإنها تعمل أيضا على تطوير أنشطة تستهدف الارتقاء بعلاقات عمل مثمرة مع المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى التي يمكن الإفادة من خبرتها في تلبية احتياجات بلدان منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

والاتصالات بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى تتضمن تبادل المعلومات والوثائق، وزيارات العمل والمشاركة في المناسبات الاحتفالية لكل منها. ولقد كان مبدأ الانفتاح على العالم الخارجي هو الذي حفز الدول الأعضاء على اتخاذ قرار هام في يالطه قبل سنتين بأن تتقدم منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود بطلب للحصول على مركز في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتقاليد الشراكة الطيبة موجودة بالفعل مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وتوفر اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدعم بتنظيم حلقات عمل مشتركة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في مواضيع محددة تتعلق بالتعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف، في حين أن اليونيدو تشارك في مشاريع في ميدان حماية البيئة.

وتؤمن أرمينيا بأن مركز المراقب في الجمعية العامة من شأنه أن ييسر اضطلاع منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود برسالتها وأن يزيد بقدر كبير من أهمية المنظمة في الساحة الدولية. وأود أن اختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة بالإجماع مشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/54/L.8. هل أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار هذا؟

اعتُمد مشروع القرار A/54/L.8 (القرار ٥/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.